الأمم المتحدة

E/AC.51/2021/L.4/Add.3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
25 June 2021
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الحادية والستون

1-25 حزيران/يونيه 2021

مشروع تقرير

المقرر: السيد أرمان **خاتشاتريان** (أرمينيا)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

(البند 3 (أ))

البرنامج 2
الشؤون السياسية

1 - نظرت اللجنة، خلال دورتها الحادية والستين، في البرنامج 2، الشؤون السياسية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022، وفي المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2020 (A/76/6 (Sect. 3)).

2 - ولفت الرئيس الانتباه إلى البيانات التي أدلى بها ممثل الأمين العام فيما يتعلق بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، والممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وممثل وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب، أثناء عرضهم للبرنامج. وأجابت الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ونائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومنسقة الأمم المتحدة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، مع ممثلين آخرين للأمين العام، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

010721 300621 21-08459 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المناقشة

3 - أعربت الوفود عن تقديرها للعمل الذي قامت به إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في مجال منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، والحفاظ على السلام، ولا سيما أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأُعرب عن تأييد تنفيذ دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، على النحو الذي أقره مجلس الأمن في قراره 2532 (2020). وأشادت الوفود بالإدارة لما تضطلع به من عمل في مجال تعزيز عمليات التسوية السلمية للمنازعات وجهود الوساطة، بما في ذلك من خلال بعثاتها السياسية الخاصة، وأُشير إلى أن هذا العمل بالغ الأهمية لدعم ولاية مجلس الأمن في مجال السلم والأمن الدوليين. وأشار أحد الوفود إلى أن الجائحة يمكن أن تزيد من حدة التوترات في الحالات التي كانت صعبة أصلا، ورحب بالجهود التي تبذلها الإدارة، والممثلون الخاصون والمبعوثون والبعثات على أرض الميدان، للتكيف مع التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19، وذلك بالجمع بين العمل الافتراضي والحضوري وتقبُّل التعرض لمخاطر محسوبة فيما يتعلق بالسلامة في ظل الجائحة.

4 - وأعربت الوفود عن تقديرها لعمل الإدارة في مجالات البرنامج الفرعي 4، إنهاء الاستعمار، والبرنامج الفرعي 5، قضية فلسطين، والبرنامج الفرعي 6، مكتب دعم بناء السلام، وكذلك عن تقديرها للجنة بناء السلام. وأعربت عدة وفود عن تأييدها لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وأثنت على الإدارة لإدماجها منظورا جنسانيا في عملها. وأُعرب أيضا عن الترحيب بالتزام الإدارة بإدماج منظور الإعاقة.

5 - وكرر أحد الوفود التأكيد على مبادئ التسوية السلمية للمنازعات، وعدم استعمال القوة، وموافقة الدول، وطلب إلى الإدارة مواصلة تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز عمليات التسوية السياسية، وزيادة بذل مساعيها الحميدة وجهود الوساطة، وتحسين الوفاء بمسؤولياتها على نحو أفضل وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ولاحظ الوفد نفسه أن تنفيذ إصلاح ركيزة السلام والأمن عملية طويلة الأجل وشجع الإدارة على الاستفادة من الخبرات والدروس المستفادة من أجل مواصلة التحسين. وأُعرب عن رأي مفاده أن تخلف النمو هو السبب الجذري لكثير من المشاكل، لا سيما في البلدان والمناطق التي تشهد نزاعات، وأن زيادة الاستثمار في ميدان التنمية لتعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية الضعيفة هو السبيل الأساسي للقضاء على مختلف عوامل الخطر وإرساء أساس متين للسلام وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. وأشار وفد آخر إلى ضرورة معالجة السلام والأمن من خلال نهج متعدد الأبعاد، مع التسليم بمتوالية السلام بجميع مراحلها من الوقاية إلى التنمية الطويلة الأجل.

6 - وأكد أحد الوفود دعمه لمواصلة تعزيز شراكات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية وتعزيز صندوق بناء السلام. وأشار وفد آخر إلى الفقرة 3-7 من الوثيقة، فطلب مزيدا من التفاصيل عن جملة أمور منها ولاية مرفق الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة بناء السلام والشراكات. ولوحظ أن هذا العمل يتصل أيضا بالتعاون مع نظام المنسقين المقيمين، وفي هذا السياق، طلب الوفد نفسه مزيدا من المعلومات عن هذا التعاون. وأثيرت مسألة ما إذا كان العمل مع نظام المنسقين المقيمين يقتصر على التنسيق مع المنسقين المقيمين الذين يؤدون دورين أو ثلاثة أدوار في البعثات السياسية الخاصة.

7 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، أُعرب عن التأييد لعمل البرنامج الفرعي ولجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحسين قدرات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على تحديد حالات النزاع ومنع نشوبها والتصدي لها. وأُعرب عن رأي مفاده أن عمل البرنامج الفرعي يقع في

صـــميم إصـــلاحات الأمين العام، ومن ثم، فهو مهم جدا. ورحب أحد الوفود بإجراء التقييم الذاتي للعمليات الانتقالية التي تمر بها الأمم المتحدة وبتزايد الاهتمام بالتخطيط المبكر للعمليات الانتقالية؛ وأشـــار الوفد إلى أن الأمين العام قد أجرى مؤخرا اسـتعراضـا لتكامل جهود الأمم المتحدة في هذا المجال وطلب توضـيح الخطوات المتخذة حاليا لضـمان زيادة الامتثال لأدوات التقييم والتخطيط المتكاملين الخاصـة بالأمم المتحدة. ولاحظ أحد الوفود أن تقييم نتائج البرنامج الفرعي لا يزال صـــعبا، لأنه لا يمكن تحديد ما إذا كان دور الأمم المتحدة في منطقة النزاع قد أدى بشـكل مباشـر إلى تحسـين الوضـع. وأعرب وفد آخر عن أسـفه لأن بعض قطاعات الإدارة لا تتوفر لديها القدرة الكافية للاضـطلاع بمهامها كاملةً. وفيما يتعلق بالفقرتين 3-25 و 3-26، بشأن الأداء البرنامجي في عام 2020، أشار الوفد إلى دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصـــعيد العالمي فأعرب عن تأييده لجهود الوســاطة التي يبذلها البرنامج الفرعي. وأعرب الوفد نفســه أيضـا عن تأييده للعمل الذي تضـطلع به البعثة السـياسـية الخاصـة المتمثلة في مكتب المسـتشـار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، بما في ذلك تعزيز القدرات المسـتقلة للمكتب. وفيما يتعلق بقائمة الولايات التشـــريعية للبرنامج الفرعي، تســـاءل أحد الوفود عما إذا كانت القائمة تتضـــمن خطأ مطبعيا فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة 5/70، لأن أحدث ولاية في هذا الشأن ترد في قرار الجمعية العامة 7/74.

8 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، المســاعدة الانتخابية، أعرب أحد الوفود عن تأييده لعمل البرنامج الفرعي الذي له أهمية بالغة لتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المســتدامة. وجرى التأكيد على أن عمل الإدارة في مجال المسـاعدة الانتخابية يتسـم بأهمية كبرى لتعزيز الدول الديمقراطية، وأن ذلك العمل سـيؤدي دورا رئيســـيا في الانتخابات المقبلة في العراق وليبيا. ولوحظ أن الدعم التقني الذي يقدمه البرنامج الفرعي للدول الأعضـــاء التي تطلبه يســهم في بناء القدرات، وأعرب أحد الوفود عن أمله في أن يتكلل تنفيذ الخطة البرنامجية للبرنامج الفرعي لعام 2022 بالنجاح. وأعرب وفد آخر عن تقديره لهدف البرنامج الفرعي، مشـــيرا إلى أن البرنامج الفرعي يتصرف بشأن المساعدة الانتخابية ويقدمها بناء على طلب الدول الأعضاء. وطلب، فيما يتعلق بالتنسـيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مزيدا من التوضـيح بشـأن الكيفية التي يضـمن بها البرنامج الفرعي تنسيق ما يقدمه من دعم للانتخابات تنسيقا ملائما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر الأجزاء المعنية من منظومة الأمم المتحدة. وطُرح ســؤال عن عدد المشـــاريع التي أُنجزت في عام 2020 بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصـناديقها وبرامجها، من بين مشـاريع المسـاعدة الانتخابية البالغ عددها 27 مشروعا. وفيما يتعلق بالفقرة 3-55 والنتيجة 2، زيادة قدرة الدول الأعضـاء على إجراء انتخابات شـاملة وشـفافة وسـلمية وزيادة تقديم الدعم إلى المنظمات الإقليمية، طلب أحد الوفود مزيدا من التوضـــيح بشـــأن الإشـــارة الواردة إلى "منابر بناء القدرات الانتخابية، والذاكرة المؤســســـية، وتبادل المعارف على الصـــعيد العالمي". وأشـــار وفد آخر إلى أن البرنامج الفرعي، وإن حقق نقاطه المرجعية في عام 2019 فيما يتعلق بعدد بعثات المســـاعدة، فإنه لم تُقدَّم أي معلومات عن النتائج التي حققتها تلك البعثات الانتخابية؛ وشـــجع الوفد على إجراء تقييم أكثر دقة للنقطة المرجعية يُركَّز فيه على النتائج، بدلا من مجرد تعداد بعثات المساعدة.

9 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، شـــؤون مجلس الأمن، أثنت عدة وفود على البرنامج الفرعي لما قدمه لمجلس الأمن ولهيئاته الفرعية من دعم ســريع ومتجاوب، لا ســيما أثناء العمل الافتراضـــي الذي اســتدعته جائحة كوفيد-19 خلال العام الماضـــي. ولوحظ أن المجلس تمكن، بفضـــل الدعم المقدم له من البرنامج الفرعي، من إدخال بعض الابتكارات على أســـاليب العمل الافتراضـــية، مثل البيانات المســـجلة

بالفيديو. وأعرب أحد الوفود عن تقديره للتحسينات التي أُدخلت على الموقع الشبكي للمجلس، وتساءل عن السبب الذي يقف وراء كون الوقت المستغرق في تصفُّح الموقع الشبكي المقياسَ المفضل لقياس النتائج وعن سبب عدم النظر في مقاييس أخرى، مثل نسبة النقر إلى الظهور أو عدد مرات الدخول إلى الموقع. وأعرب الوفد نفسه أيضا عن تقديره للدعم الذي يقدمه البرنامج الفرعي لعمل المجلس في مجال الأنشطة المتصلة بالجزاءات، بما في ذلك إنشاء أفرقة خبراء، وعن تقديره لعمل البرنامج الفرعي المتعلق بتحديث وتعهد قائمة بالخبراء.

10 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، إنهاء الاستعمار، نوه أحد الوفود بمساهمة البرنامج الفرعي في تعزيز عملية إنهاء الاستعمار في الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وفيما يتعلق بالنتيجة 3: معلومات متنوعة وشاملة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما يشمل تأثير جائحة كوفيد-19، أحاط الوفدُ نفسُه علما بالنص الوارد في الفقرة 3-109 بشأن "مصادر أخرى متنوعة ورسمية تسترشد بها اللجنة على أفضل وجه عند النظر في الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي". وفي هذا الصدد، شدد الوفد على ضرورة استخدام مصادر رسمية وضمان أن تكون مصادر المعلومات تلك محايدة، لا سيما فيما يتعلق بالجوانب التي قد تكون لها تداعيات على الوضع النهائي للأقاليم، وطلب توضيحا بشأن (أ) المصادر المتنوعة الأخرى التي سيتم الرجوع إليها بالتحديد؛ (ب) الأدوات والمنصات التي ستُستخدم بالتحديد للوصول إلى المصادر المتنوعة والرسمية؛ (ج) معرفة ما إذا كانت النتيجة 3 ستؤدي إلى تغييرات في إعداد ورقات العمل المستخدمة في مداولات اللجنة الخاصة. ورأى وفد آخر أن عمل البرنامج الفرعي محدود القيمة، وشدد على أهمية أن تراعي المشاورات آراء من يعيشون في تلك الأقاليم.

11 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، مكتب دعم بناء السلام، أعربت عدة وفود عن تشجيعها لجهود بناء السلام التي تبذلها الأمم المتحدة، وأُقر بأن البرنامج الفرعي هو العمود الفقري لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. ولوحظ أن البرنامج الفرعي يقدم الدعم للجنة بناء السلام في تسيير أعمالها ويدير صندوق بناء السلام إدارة سليمة. وأقر أحد الوفود بتأثير جائحة كوفيد-19 على الأنشطة المقررة للجنة بناء السلام، وأثنى على اللجنة لعملها على تعديل برامجها بسرعة. وشُجع البرنامج الفرعي على تعزيز توثيق التعاون بين مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها وعلى توسيع نطاق البلدان التي تعمل مع اللجنة. ولاحظ أحد الوفود أن تعميق الدعم المقدم إلى اللجنة أمر مهم، وطُلب تقديم معلومات عن الكيفية التي يسعى بها البرنامج الفرعي إلى استكشاف الفرص المتاحة لزيادة فعالية اللجنة.

12 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 7، التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، أعرب أحد الوفود عن تفهمه لتأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ أعمال البرنامج الفرعي المقررة، وأشار إلى أمله في أن تجري في عام 2021 الأنشطة المؤجلة، حسبما تسمح به الظروف، بما في ذلك تحسين تبادل المعلومات وإجراء المشاورات.

13 - وفيما يتعلق بمكتب مكافحة الإرهاب، رحب أحد الوفود بالتحديثات التي أُدخلت على الخطة البرنامجية للمكتب بغية تحسين فعاليتها، بما في ذلك التواصل مع المجتمع المدني. وأعرب الوفد نفسه عن قلقه لأن تفاقم أوجه عدم المساواة السياسية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 قد يؤدي إلى تأجيج التهديد الذي يشكله الإرهاب، وطلب توضيح الكيفية التي يعالج بها المكتب هذه العوامل في أنشطته التنسيقية المقررة مع كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب.

14 - وأعرب وفد آخر عن دعمه للجهود التي يبذلها مكتب مكافحة الإرهاب من خلال اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب من أجل تنسيق جهود مكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة بهدف كفالة تنفيذ متوازن وأكثر فعالية للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وشجع الوفد نفسه المكتب على مواصلة التركيز على الأولويات التي حُددت في استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وشدد على أهمية إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم المرافقة لهم إلى أوطانهم وملاحقتهم قضائياً وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم؛ والتصدي للتهديدات المتغيرة المتعلقة بالتطرف العنيف ذي الدوافع العنصرية والإثنية؛ وضمان أن تستند تدابير مكافحة الإرهاب إلى تعزيز سيادة القانون والنُّهج التي تشمل المجتمع بأسره. وشكر أحد الوفود المكتب على المعلومات المستكملة المتعلقة بأنشطته البرنامجية ذات الأولوية وعلى إعداد الخطة البرنامجية المتعلقة بها لعام 2022، وأشار إلى أن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب واستعراضاتها المتتالية تشكل، على النحو المشار إليه في السرد البرنامجي، الولاية التشريعية الرئيسية للمكتب. ولاحظ الوفد نفسه أن الجمعية العامة تعتزم أن تعتمد بحلول 21 حزيران/يونيه 2021 قرار استعراض جديد من الاستعراضات الذي تُجرى كل سنتين، وأنه لا يزال من الصعب تحديد مدى تأثير ذلك القرار على الترتيبات المؤسسية داخل مكتب مكافحة الإرهاب وخارجه وعلى تمويل المكتب وأولوياته في مجال بناء القدرات. وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء النص الوارد في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022، الذي تضمن إشارات إلى المبادرة الرامية إلى تقديم منح لمنظمات المجتمع المدني. وأُشير، في هذا الصدد، إلى أن أيا من المقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة أو مجلس الأمن سابقا لا تمنح مكتب مكافحة الإرهاب سلطة تقديم منح. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن سبب إدراج مقترح بشأن سلطة تقديم منح في الخطة البرنامجية للمكتب مع أن المسألة لا تزال قيد نظر الدول الأعضاء. ولهذا السبب، لاحظت عدة وفود أنها ليست مستعدة لتأييد هذا النص الوارد في التقرير، لا سيما قبل اعتماد القرار الجديد بشأن استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي لا يزال قيد النظر.

الاستنتاجات والتوصيات

15 - **أشادت اللجنة بالعمل الذي اضطلعت به إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لتعزيز منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها بالوسائل السلمية.**

16 - **ورحبت اللجنة بالعمل الذي اضطلعت به إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام دعما لأعمال مجلس الأمن خلال الظروف الاستثنائية التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19، وأشارت إلى أن استخدام منصة إلكترونية لإجراء مناقشات افتراضية قد يسر مواصلة أعمال المجلس عموما.**

17 - **ورحبت اللجنة أيضا بالعمل الذي اضطلعت به إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام من أجل تعزيز الدور الفعال الذي تؤديه لجنة بناء السلام في توجيهِ الانتباه إلى الاحتياجات في مجال بناء السلام، وعقدِ اجتماعات للجهات الفاعلة الرئيسية، واقتراحِ استراتيجيات لبناء السلام.**

18 - **وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة الأمينَ العام على مواصلة تعزيز الاتساق والتآزر والتنسيق في الأعمال التي تضطلع بها المنظمة في مجالات منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام، وبناء السلام، وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، وفقا لولاية كل كيان من كيانات الأمم المتحدة.**

19 - وكررت اللجنة التأكيد على أهمية تعزيز عمليات التسوية السياسية، وزيادة بذل المساعي الحميدة وجهود الوساطة، وتنفيذ نداء الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

20 - وأكدت اللجنة على ضرورة بذل جهود لمعالجة أعراض الإرهاب وأسبابه الجذرية على حد سواء، وإدماج تدابير سياسية واقتصادية وقضائية واجتماعية وغيرها من التدابير في المساعي الرامية إلى القضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف والظروف المفضية إليهما.

21 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 2، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، رهنا بالتعديلات التالية:

الفرع خامسا –
مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي

الاستراتيجية

الفقرة 3-296

تُحذف عبارة "وبالتركيز عليه بوجه خاص".

الفرع سادسا –
مكتب مكافحة الإرهاب

الاستراتيجية

الفقرة 3-342 (د)

يُستعاض عن النص الموجود بما يلي:

القيام في الدول التي تطلب ذلك بإدماج قواعدِ ومعاييرِ حقوقِ الإنسان في التدابير ذات الصلة المتخذة في سياق منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

النتائج المقررة لعام 2022

النتيجة 3: تحسين أمن الأحداث الرياضية الكبرى وتسخير الرياضة وقيمها لمنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب

الفقرة 3-375

في الجملة الثانية، تُدرج بعد كلمة "منح" عبارة "، من قبل معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة،".